

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اديب الجلامده

وعضوية القضاة السادة

اسماعيل العمري ، عبدالرحمن البنا ، محمد المحاميد ، جهز هلسه

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٩٩/٩٢١ فصل ٢٩/٣/٢٠٠٠ والقاضي بإدانته

المتهم بجناية القتل بالظرف المشدد بحدود المادة

١/٣٢٧ عقوبات وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة

مدة ثماني سنوات .

ويتلخص التمييز بسبب واحد مفاده :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ ان الفعل

الذي قام به المميز ضده مع المغدور يشكل جنائية هناك العرض

خلافاً لاحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات وان القتل كان تمهيداً لهذه الجنائية

وبالتناوب وبخلاف ذلك فان الأفعال التي اتاها المميز ضده مع

المغدور تشكل جنائية الشروع بهتك العرض وليس كما ذهب اليه

المحكمة من انها تشكل جنحة المداعبه المنافية للحياء .

رقم القضية : ٢٠٠٠/٤٣١

رقم القرار :

لهذا السبب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٨ قدم مساعد ريس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في

نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان واقعة الدعوى كما استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى تتحصل في ان المتهم والمشتكي والد المغدور والمجني عليه ابناء حاره واحده وانه قبل حادثه مقتل المغدور ايام عشرة ايام تقريباً تمكن المتهم من استدراج المجني عليه الى سطح منزله الكائن في الزرقاء / الغويريه وادخله الى خم الحمام بعد ان دفعه وقال له بدي بوسه ، بعد ان اغلق باب الخم ووضع موسى سبع طقات على فمه وطلب منه ان يسلح ملابسه ، واخذ يقبله على فمه وصدره ورقبته ومن الخوف شلح المجني عليه بنطلونه وكلسونه ونام على بطنه ونام المتهم عليه ووقع قضيبه بين فخذه وانزل سائله المنوي على السجاده وبعد ذلك بخمسة او ستة ايام نادى عليه المتهم مره ثانيه وسحب له منزله وهدده بمسدس بعد ان سحب اقسامه وعلى اثر ذلك شلح المجني عليه بنطلونه وكلسونه ووضع المتهم قضيبه بين فخذه واخذ يقبله على رقبته حتى استمنى على قطعة قماش وبعدها اخذ المجني عليه يختفي عن انظار المتهم . كما تشاجر قبل الحادثه بلبله مع شقيقه المغدور كي لا يمشي مع المتهم .

وبتاريخ ١٩٩٩/٧/٣١ وحوالي الساعه الواحده والنصف ظهراً طلب المتهم

من المغدور الدخول الى منزله وبعد دخوله طلب منه ان يمارس معه اللواط وقام

بتقبيله الا ان المغدور رفض عندها قام المتهم بوضع مسدسه غير المرخص نمرة

سبعه امامه قائلاً له ان لم توافق بدي اطحك فخرجت طلقه منه اصابت المغدور في مقدم انفه عندها قام المتهم بوضع المسدس تحت مخدة السرير العائد له وحمل المغدور مسرعاً لاسعافه حيث أخذت والدته بالصراخ وتم اسعافه الى مستشفى الزرقاء الحكومي ومن ثم الى مستشفى الامير هاشم العسكري الا انه توفي بينما قلم المتهم بتسليم نفسه للشرطه وقد اجرى الكشف على مسرح الجريمة وبتشريح الجثه من قبل اختصاصي الطب الشرعي فقد ورد في تقريره ما يوافق اعتراف المتهم حيث جاء فيه ان المغدور البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً مصاب بعيار ناري واحد مستقر في قاعدة الجمجمه وكان مدخله في مقدمة الانف وكان مساره من الامام الى الخلف ومن اليسار الى اليمين ومائل قليلاً من الاسفل الى الاعلى ادى الى تهتك الجزء الايمن من المخيخ ونزف دموي في عنكبوتية الدماغ وان سبب الوفاة هو النزف الدموي في عنكبوتية الدماغ وتهتك المخيخ نتيجة الاصابه بعيار ناري واحد وتبين ان رأس الطلقه المستخرج من جثة المغدور ايباد مطلق من المسدس المضبوط العائد للمتهم *

وبعد سماع البيانات اصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٩٩/٩٢١ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٩ القاضي بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية القتل القصد المقترن بالطرف المشدد خلافاً لاحكام ماده ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات الى جناية القتل القصد المقترن بالطرف المشدد بحدود ماده ١/٣٢٧ من قانون العقوبات وتجريمه بها وتجريمه ايضاً بجناية هناك العرض خلافاً لاحكام ماده ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات مكرره مرتين وادانته بحمل السلاح بدون ترخيص وتنفيذ العقوبه الاشد *

لم ترتض النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعننت فيه بالتمييز المائل للاسباب الوارده فيه *

وفي الموضوع :

وعن سبب التمييز ومحصله خطأ الحكم المميز بالتكليف القانوني للافعال التي اقدم عليها المميز ضده اذ يرى المميز انها تشكل جنائية هناك العرض خلافاً لاحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات وليست جنحة المداعبه المنافيه للحياء كما ذهبت الى ذلك محكمة الجنايات الكبرى .

وفي ذلك نجد ان الواقعة الجرميه التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى انه بتاريخ ١٩٩٩/٧/٣١ وحوالي الساعه الواحده والنصف ظهراً طلب المتهم من المغدور الدخول الى منزله وبعد دخوله طلب منه ان يمارس معه اللواط وقام بتقبيله الا ان المغدور رفض عندها قام المتهم بوضع مسدسه غير المرخص امامه قائلاً له ان لم توافق بدي اطخك فخرجت منه رصاصه اصابت المغدور . . .

وحيث تجد محكمتنا ثبوت قيام المميز ضده بهتك عرض المغدور مرتين وتجريمه بها وذلك قبل قتل المغدور .

وحيث ان الافعال التي اشرفنا اليها تؤلف جريمتي الفعل المنافي للحياء وذلك بتقبيل المغدور وتشكل جنائية الشروع الناقص بهتك العرض بالعنف خلافاً لاحكام المادة ٢/٢٩٦ و ٦٨ عقوبات وذلك بقيام المتهم بالطلب من المغدور الدخول الى منزله كعادته عند هناك عرضه في السابق ثم الافصاح عن نيته باللواط وتنفيذا لهذا الغرض قام بتهديد المغدور باخراج مسدسه ليرغمه على اللواط فيه الا ان الجريمه لم تتم بسبب خروج الرصاصه التي ادت الى قتل المغدور .

وحيث ان النيه الجرميه هي امر باطني يستدل عليها من الظروف الخارجيه التي ادت الى ارتكاب الجرم .

وحيث ان محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وفق ما تقضي به احكام ماده ١٣ من قانون محكمة الجنايات الكبرى تجد من هناك عرض المغدور قبل الحادث

الاخير وافصاح المتهم على اللواط به واخراج المسدس لارغام المغدور على ذلك من هذه الظروف ان القصد الجرمي لدى المتهم كان هناك عرض المغدور الا ان اسباباً خارجيه حالت دون اتمام الجريمة وهي الوفاء .

وعليه وبناء على ما تقدم فإن القتل كان تمهيداً لارتكاب جناية الشروع بهتك العرض خلافاً لاحكام ماده ٢/٢٩٦ و ٦٨ من قانون العقوبات وفق ما تقضي به احكام ماده ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وحيث ان الحكم المميز قد توصل الى خلاف ذلك فيكون واقعاً في غير محله ومستوجباً النقض .

لهذا نقرر نقض الحكم المميز واعادة الاوراق لمصدرها لاجراء المقتضي .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ ربيع اول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٦/٢٠

القاضي المترنس

عضو

عضو

lawpedia.jo

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض